

Distr.
GENERAL

A/50/379*
29 September 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون

البند ٩٦ (ج) من جدول الأعمال المؤقت**

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: أزمة الديون الخارجية والتنمية

حالة ديون البلدان النامية في منتصف عام ١٩٩٥

تقرير الأمين العام

الموجز التنفيذي

نظرا لما لأزمة الديون الخارجية للبلدان النامية من أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، تقوم الجمعية العامة منذ سنوات عديدة عن كَثب برصد حالة ديون تلك البلدان ومعالجة المجتمع الدولي لها. وطلبت الجمعية العامة في قرارها ٩٤/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ الى الأمين العام أن يقدم اليها في دورتها الخمسين تقريرا عن التطورات الرئيسية التي جرت في المعاملة الدولية لديون البلدان النامية خلال السنة الماضية. وهذا التقرير يستجيب لذلك الطلب ويحدد أيضا ما قد تود الجمعية دراسته في مداولاتها من جوانب الضعف في الاستراتيجية الدولية المتعلقة بالديون.

والتقرير منظم كما يلي: مقدمة موجزة، يليها الفرع الثاني الذي يستكمل الاستراتيجية المتبعة حاليا بسرد للتدابير الجديدة التي بدأ استعمالها واتفاقات إعادة الهيكلة المبرمة بين تموز/يوليه ١٩٩٤ وحزيران/يونيه ١٩٩٥. والتحسين الذي حدث في حالة الديون الدولية واضح في مؤشرات الديون التقليدية، ويتضمن الفرع الثالث تحليلا لأحدث البيانات. بيد أن تلك المؤشرات لاتعطي في رأي البعض صورة كاملة عن حالة الديون، لأنها لا تأخذ في اعتبارها مشاكل مثل المتأخرات، ناهيك عن تباطؤ النمو الاقتصادي وتدهور الأحوال الاجتماعية في البلدان المدينة. ويتعمق الفرع الرابع في

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

** A/50/150

التحليل بدراسة حالة البلدان التي لا تزال مصنفة بلدانا شديدة المديونية بالرغم من المبادرات المتخذة الى حد الآن. ويحاول هذا التقييم، عن طريق تحديد أنواع الديون الموجودة وترتيبات اعادة الهيكلة المطبقة، ابراز عناصر الضعف في استراتيجية الديون الحالية.

ويستنتج هذا التقرير أنه رغم التسهيلات الكبيرة المقدمة الى بعض البلدان وفيما يتعلق ببعض أصناف الديون، فإن الاستراتيجية الدولية لم تتناول بشكل شامل مسألة الديون بأكملها، فبقيت البلدان التي لا تزال التزامات خدمة ديونها تتجاوز "قدرتها على الدفع" في موقف ضعف. وازالة "تراكم الديون" في حد ذاتها لا تحل المشاكل الانمائية للبلدان التي تعيش أزمة ديون. وطالما بقي تراكم الديون فإن أكثر برامج التثبيت الاقتصادي المحلية والتكيف الهيكلي صرامة وفعالية لن تكفي لإزالة جميع العوائق التي تعترض سير تلك البلدان على طريق التنمية المتواصلة المستدامة. فالتخلص من تراكم الديون، بالنسبة لتلك البلدان، سباق مع الزمن.

المحتويات

الصفحة	الفقرات
١	الموجز التنفيذي
٤	أولا - مقدمة ٤ - ١
٥	ثانيا - الاستراتيجية الدولية للديون: معلومات مستكملة ١٩ - ٥
٧	ألف - الدائنون من القطاع الخاص ١١ - ٨
٨	باء - الدائنون الثنائون من القطاع الرسمي ١٥ - ١٢
١٠	جيم - الدائنون المتعددو الأطراف ١٩ - ١٧
	ثالثا - مؤشرات المديونية على الصعيدين العالمي والإقليمي: اتجاهات متباينة ٣٦ - ٢٠
١٤	ألف - أشكال القياس الكلي لعبء الديون ٣٠ - ٢٣
١٩	باء - النظر الى أبعد من مؤشرات المديونية ٣٦ - ٣١
٢٠	رابعا - المسائل القائمة ٥٥ - ٣٧
٢٠	ألف - البلدان المتوسطة الدخل ٤٤ - ٣٩
٢٢	باء - البلدان المنخفضة الدخل ٥٥ - ٤٥
٢٤	خامسا - الاستنتاجات ٦٥ - ٥٦
الأشكال	
١٢	الشكل ١ الديون الخارجية للبلدان النامية المستوردة لرأس المال، ١٩٨٤ - ١٩٩٤
١٣	الشكل ٢ تركيب الديون الخارجية الطويلة الأجل للبلدان النامية المستوردة لرأس المال، حسب نوع الدائنين، ١٩٨٤ و ١٩٨٩ و ١٩٩٤
الجدول	
٦	الجدول ١ تخفيض الديون وخدمة الديون في الاستراتيجية الدولية للديون
٩	الجدول ٢ السمات الأساسية للشروط الحالية لإعادة الجدولة في إطار نادي باريس ..
١٦	الجدول ٣ مؤشرات مديونية البلدان النامية المستوردة لرأس المال، ١٩٩٥-١٩٩٤
١٨	الجدول ٤ البلدان النامية الشديدة المديونية في تصنيف البند الدولي

أولا - مقدمة

١ - أشار تقرير الأمين العام عن حالة ديون البلدان النامية، الذي قدمه الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين (A/49/338)، الى حدوث زيادة في التمييز بين البلدان التي تأثرت بأزمة الديون في الثمانينات. فبعض البلدان، لا سيما البلدان المتوسطة الدخل في أمريكا اللاتينية المدينة بمبالغ كبيرة للمصارف التجارية الدولية، شهدت تحسنا في أحوالها الاقتصادية، وبدأت تستعيد قدرتها على الوصول الى أسواق رأس المال الدولي، وإن كان ذلك بتكلفة مالية كبيرة. وهو ما يشير، على ما يبدو، الى أنها تجاوزت أزمة الديون أخيرا. والأزمة انتهت بالفعل بالنسبة للمصارف التجارية الدائنة. ومن جهة أخرى، لا يزال معظم البلدان المنخفضة الدخل، وبعض البلدان المتوسطة الدخل، تواجه صعوبات في خدمة ديونها. وقد شهدت أيضا معدلات نمو اقتصادي منخفضة، واقتصرت اقتراضها على المصادر الرسمية المتمثلة أساسا في مصادر اقراض ميسر. وبالنسبة لهذه البلدان لا تزال أزمة الديون مسألة قائمة.

٢ - وبعد مضي سنة على ذلك، لم تتغير كثيرا الحالة في البلدان المنخفضة الدخل التي تعيش أزمة ديون، وإن كانت بعض المبادرات التي اتُخذت قد تكون بدأت تغير تلك الحالة. بيد أن هناك تقييما جديدا لهشاشة الحالة في بعض البلدان المتوسطة الدخل التي يبدو أن الأسواق اعتبرتها في الماضي قد تجاوزت أزمة الديون.

٣ - وقد تابعت الجمعية العامة عن كثب أزمة الديون الخارجية للبلدان النامية منذ ظهور الأزمة في أوائل الثمانينات، ومسألة "أزمة الديون الخارجية والتنمية" بند من بنود جدول أعمال الجمعية منذ دورتها الحادية والأربعين. وتناولت مناقشات الجمعية العامة سلسلة من القرارات التي تعكس قلق المجتمع الدولي ازاء شدة مشاكل ديون البلدان النامية، وكذلك توافق الآراء الناشئ على التدابير اللازمة للتخفيف من عبء ديون تلك البلدان. وشددت تلك القرارات أيضا على الحاجة الى زيادة تعزيز الاستراتيجية الدولية ليتسنى الوصول الى حل دائم لمشكلة الديون.

٤ - وفي القرار ٩٤/٤٩ الذي أُتخذ بتوافق الآراء في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، رحبت الجمعية العامة، في جملة أمور، بالتدابير التي اتخذها المجتمع الدولي للتخفيف من عبء ديون البلدان النامية الشديدة المديونية وبجهود التكيف الاقتصادي التي تبذلها تلك البلدان. بيد أن الجمعية دعت الدائنين من القطاعين الرسمي والخاص الى النظر في امكانية تقديم المزيد من المساعدة الى البلدان المثقلة بالديون. وطلبت أيضا الى الأمين العام أن يقدم اليها في دورتها الخمسين تقريرا عن تنفيذ ذلك القرار. وهذا التقرير استجابة لذلك الطلب^(١). ويستند هذا التقرير، مثل التقارير السابقة، كثيرا الى بيانات وتحليلات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

ثانيا - الاستراتيجية الدولية للديون: معلومات مستكملة

٥ - وضع المجتمع الدولي منذ أن ظهرت أزمة الديون جملة من التدابير الرامية الى معالجة المشاكل المستعصية التي تواجهها البلدان النامية في خدمة التزامات ديونها الخارجية^(٣). وتحولت تلك التدابير الى ما يسمى بـ "الاستراتيجية الدولية للديون"، التي تتألف من جزئين أساسيين. أولا يلبي البلد المدين احتياجاته المحلي، عادة عن طريق برنامج تدعمه المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. ثانيا، تُغيّر التزامات خدمة الديون في اطار ترتيبات تفاوضية، يرد أدناه استعراض لعناصرها الأساسية.

٦ - وبدأ نهج إعادة هيكلة الديون في الاستراتيجية الدولية يأخذ شكله الحالي في أواسط الثمانينات، عندما اعترف بأن الطرق المتبعة آنذاك في معالجة خدمة الديون لا تؤدي الى أكثر من ارجاء المدفوعات وأنها لا تغير من تراكم الديون بل تنفّر من الاستثمار وتضر باحتمالات نمو البلدان المدينة. يضاف الى ذلك أن تزايد متأخرات دفع الفائدة وأصل الدين دليل على عجز البلدان المدينة عن الدفع وعلى الحاجة الى جعل ادارة الديون أيسر. وفي الوقت نفسه، ومثلما يتضح من تزايد الخصم في تبادل قروض المصارف التجارية الممنوحة الى البلدان الشديدة المديونية، يتوقع الدائنون بشكل متزايد أن خدمة الديون لن تكون كاملة. بيد أن بداية التسعينات شهدت تحول تخفيض الديون وتخفيض خدمة الديون الى عنصر عادي في اتفاقات إعادة هيكلة الديون التي تفاوضت البلدان المدينة بشأنها مع دائنيها الثنائيين من القطاعين الرسمي والخاص.

٧ - ولم تكن المساعدة المقدمة متماثلة، واختلقت اجراءاتها باختلاف الدائنين والمدينين في كل حالة. وفي حالة الدائنين الثنائيين من القطاعين الرسمي والخاص، أخذت إعادة هيكلة الديون شكل واحد من عدة "خيارات" موحدة الى حد ما. ويتضمن الجدول ١ العناصر الرئيسية في الاستراتيجية الدولية للديون في شكلها الحالي. ومثلما يتضح في الجدول فإن إعادة الهيكلة تشمل بعض أنواع الديون فقط، بيد أن الديون المعادة الهيكلة تحصل على قدر كبير من المساعدة^(٣).

الجدول ١ - تخفيض الديون وخدمة الديون في الاستراتيجية الدولية للديون

البلدان المتوسطة الدخل	البلدان المنخفضة الدخل	المدينون الدائنون
تحويلات الديون في خطة برادي	تحويلات الديون عن طريق مرفق تخفيض الديون التابع للمؤسسة الانمائية الدولية	المصارف التجارية دائنون من القطاع الخاص
		دائنون آخرون من القطاع الخاص
شروط هوستن (الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل فقط)	شروط نابولي	نادي باريس دائنون ثنائيون
شطب/تحويل طوعي للديون	شطب/تحويل طوعي للديون	دائنون ثنائيون آخرون
	البعث الخامس (بلدان المؤسسة الانمائية الدولية فقط)	البنك الدولي (قروض غير ميسرة فقط)
		صندوق النقد الدولي
		دائنون آخرون

المصدر: ادارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، التابعة للأمم المتحدة.

ملاحظة: "تعني عبارة "بلدان المؤسسة الانمائية الدولية فقط" البلدان الأعضاء في البنك الدولي التي يجوز لها الاقتراض

فقط من المصادر الشديدة التيسير التابعة للمؤسسة الانمائية الدولية.

تشير المناطق المظللة على عدم وجود مبادرة لتخفيض الديون أو خدمة الديون.

ألف - الدائنون من القطاع الخاص

٨ - وتسمح اتفاقات إعادة هيكلة أصل أو خدمة ديون المصارف التجارية للبلدان المدينة بإعادة شراء جزء من ديونها المستحقة بخصم أو تحويلها إلى أوراق مالية تنطوي إما على التزامات بدفع فائدة أقل أو على قيمة اسمية مخفضة. والتحويل إلى أوراق مالية من السمات المألوفة في ترتيبات "خطة برادي" التي طبقت لأول مرة عام ١٩٩٠. ويتمثل العديد من هذه الصكوك الجديدة للديون في تسديد لأصل الدين مع ضمان في شكل سندات صفرية صادرة عن خزنة الولايات المتحدة (أو غيرها من سندات الخزنة). ويقدم أحيانا ضمان جزئي على مدفوعات الفائدة مدة من الزمن. وفي إطار خطة برادي، قُدمت ائتمانات ثنائية ومتعددة الأطراف إلى بلدان مدينة لتغطية التكاليف الأولية، مثل شراء أوراق مالية تابعة للولايات المتحدة لاستعمالها كضمان.

٩ - وطبق هذا النهج أساسا في المفاوضات بشأن الديون المصرفية المستحقة على البلدان المتوسطة الدخل. ويتمثل الإجراء العادي في قيام حكومة البلد المدين بالتفاوض مع "لجنة توجيهية" مؤلفة من ممثلين عن المصارف الدائنة لوضع قائمة من البدائل تختار المصارف الدائنة منها ما يناسبها. والمقصود من العملية هو أن تقدم جميع المصارف تسهيلات متماثلة في مساعدة البلد المدين على معالجة مشكلة ديونه. وخلال الفترة قيد الاستعراض، أبرم بلدان ناميان آخران اتفاقات لتخفيض الديون وخدمة الديون مع دائنيهما من المصارف التجارية: الجمهورية الدومينيكية واکوادور. وشملت الاتفاقات في الحالتين معاملة الفائدة التي تأخر دفعها. وتمكنت الجمهورية الدومينيكية من تغطية جميع التكاليف الأولية من مواردها الخاصة بها، بينما احتاجت اکوادور إلى قروض إضافية من الدائنين الرسميين. وبإبرام الاتفاقات المذكورة يصل عدد البلدان التي أبرمت مع دائنيها اتفاقات في إطار خطة برادي ١٣ بلدا. ويبلغ تخفيض الديون عن طريق هذه العمليات في المتوسط حوالي ثلث مطالبات المصارف التجارية من البلدان المعنية^(٤). ومن بين البلدان الأخرى التي تتفاوض حاليا بشأن ترتيبات برادي، بنما وبيرو.

١٠ - وجررت عمليات إعادة شراء أيضا من طرف بلدان منخفضة الدخل بمساعدة من دائنين ومانحين رسميين. واستفادت بلدان منخفضة الدخل مؤهلة من خدمات مرفق تخفيض الديون التابع للمؤسسة المالية الدولية، وهي هيئة الاقراض التساهلي للبنك الدولي. والمرفق ممول من مانحين ثنائيين ومن تحويلات من صافي إيرادات البنك الدولي عن عمليات اقراضه العادية. وهو يقدم منحاً تصل إلى ١٠ ملايين دولار للبلد الواحد لتخفيض الديون التجارية للبلدان عن طريق إعادة الشراء. بيد أن سبعة بلدان فقط أبرمت اتفاقات إعادة شراء بدعم من المرفق منذ انشائه عام ١٩٨٩. ومن الاتفاقات المبرمة مؤخرا، اتفاقات سان تومي وبرينسيبي، وزامبيا.

١١ - وتخفيض الديون ليس سمة في جميع عمليات إعادة الهيكلة. فعمليات إعادة الجدولة العادية لخدمة الديون مع الدائنين الثنائيين من القطاعين التجاري والرسمي لا تزال تجري. ففي أيار/مايو ١٩٩٥، مثلاً، أعلن أن الجزائر توصلت إلى اتفاق مع لجنة توجيهية للمصارف الدائنة بشأن إعادة جدولة ٣,٢ من بلايين الدولارات من ديون المصارف التجارية. وكانت على الجزائر متأخرات على ديونها التجارية منذ آذار/مارس ١٩٩٤، وسيساعد الاتفاق ذلك البلد على العودة بحالته إزاء المصارف الدائنة إلى عاداتها.

باء - الدائون الثنائون من القطاع الرسمي

١٢ - تقوم الحكومات الدائنة عادة بإعادة هيكلة خدمة الديون المستحقة لها عن طريق محفل متعدد الأطراف يعرف باسم نادي باريس. ومثلما هو الحال بالنسبة للجان التوجيهية للمصارف التجارية، يوافق نادي باريس على قائمة من أشكال المعاملة المتماثلة تطبق على مدين معين، ويختار كل دائن من بين البدائل المتاحة في اطار اتفاق ثنائي. ومنذ الثمانينات، بدأ الدائون الثنائون من القطاع الرسمي يقدمون بشكل متزايد تسهيلات في إعادة هيكلة الديون الخارجية للبلدان النامية. وتتوقف درجة المساعدة المقدمة على أمور منها مستوى نصيب الفرد من الدخل في البلد المعني وكذلك على حجم الديون موضوع إعادة الهيكلة. ولا تتناول إعادة الجدولة سوى المدفوعات المستحقة خلال فترة معينة (تسمى "فترة التوحيد")، بالنسبة للديون المتعاقد بشأنها قبل "تاريخ محدد"، رغم انه بدأ العمل بشروط نابولي، التي ترد مناقشتها أدناه، وأصبح في الامكان معاملة مجموع الديون ذات الصلة في نفس الوقت.

١٣ - ووضع نادي باريس شروطا موحدة ومعاملة خاصة. وتُطبَّق "شروط هوستن" التي تتضمن إعادة جدولة طويلة الأجل للديون، على الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل، في حين أن "شروط نابولي" متاحة حاليا للبلدان المنخفضة الدخل المؤهلة. وقد اعتمد نادي باريس هذه الشروط الأخيرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وأصبحت شروطا اضافية لـ "شروط تورونتو المحسنة". وفي الحالات التي قدم فيها نادي باريس خيار تخفيض خدمة الديون بنسبة ٥٠ في المائة رفعت شروط نابولي تلك النسبة الى ٦٧ في المائة. ويمكن الحصول على مساعدة تشمل كامل حجم الديون (٥٠ أو ٦٧ في المائة) في حالات استثنائية ويعتبر ذلك "خيار الخروج" أي أن البلد المدين لن يطلب من جديد إعادة جدولة بقية ديونه.

١٤ - وتقوم البلدان المتوسطة الدخل بإعادة جدولة ديونها عادة بشروط عادية. وأدخل مؤخرا قدر من المرونة في الشروط العادية في شكل تمديد لآجال الاستحقاق وتغيير تركيب المدفوعات بشكل يسمح بدفع قدر أقل من أصل الديون في بداية جدول المدفوعات الزمني. ويبرز الجدول ٢ السمات الرئيسية للشروط التي يتبعها نادي باريس حاليا في إعادة الجدولة.

١٥ - وفي السنة المنتهية في حزيران/يونيه ١٩٩٥، منح نادي باريس كرواتيا جدول مدفوعات متدرج. وطُبقت شروط هوستن على الفلبين وشروط تورونتو المحسنة على سيراليون^(٥) وشروط نابولي على أوغندا وبوليفيا وتوغو والسنغال وغينيا وغينيا-بيساو وكمبوديا ونيكاراغوا وهايتي. وتلقت جميع ا لبلدان التي طبقت عليها شروط نابولي، باستثناء غينيا، تخفيضا ب ٦٧ في المائة على المبالغ المستحقة الموحدة المؤهلة لذلك التخفيض. والى حد أواسط ١٩٩٥، كانت أوغندا البلد الوحيد الذي تلقى تخفيضا ب ٦٧ في المائة على مجموع ديونه المؤهلة.

١٦ - وقامت بلدان دائنة فرادى بشطب ديون وتحويل ديون أخرى خارج اطار الاتفاقات المتعددة الأطراف. وأبرمت حكومات دائنة لم تشترك في إعادة الجدولة التي يقوم بها نادي باريس (بعض البلدان العربية والصين ودائون من أمريكا اللاتينية وغيرها) اتفاقات ثنائية لاعادة الجدولة قُدم خلالها قدر كبير من المساعدة في بعض الحالات، لا سيما في حالة البلدان النامية المنخفضة الدخل.

الجدول ٢ - السمات الأساسية للشروط الحالية لإعادة الجدولة في إطار نادي باريس

شروط نابولي	شروط هوستن	الشروط العادية	شروط التأهل
مقترضون من المؤسسة المالية الدولية فقط، مع طريقتين للمعاملة: خيار ٦٧ ٪ : نصيب الفرد من الدخل أقل من ٥٠٠ دولار، أو نسبة الديون إلى الصادرات أكثر من ٣٥٠ في المائة خيار ٥٠ في المائة: جميع الحالات الأخرى معاملة كل حالة على حدة	الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل (نصيب الفرد من الدخل فيها يقل عن ٣٥٠ دولار في عام ١٩٩٣) والمثقلة بالديون (نسبة الدين إلى الناتج القومي الإجمالي لا تقل عن ٥٠ في المائة؛ أو نسبة الدين إلى الصادرات لا تقل عن ٢٧٥ في المائة؛ أو نسبة خدمة الدين المقررة إلى الصادرات لا تقل عن ٣٠ في المائة) معاملة كل حالة على حدة		
أولاً: خيار نسبة ٥٠ في المائة (مثلاً، شروط تورونتو المحسنة): * تخفيض الديون: ٥٠ في المائة من التزامات خدمة الديون، وإعادة جدولة بقية الديون الاستحقاق: بعد ٢٣ سنة فترة الاعفاء: ٦ سنوات سعر الفائدة: سعر السوق * تخفيض خدمة الديون: تخفيض ٥٠ في المائة على أساس القيمة الحالية الاستحقاق: بعد ٢٣ سنة فترة الاعفاء: غير متاحة سعر الفائدة: ميسر الخيار التجاري: الاستحقاق: بعد ٢٥ سنة فترة الاعفاء: ١٤ سنة سعر الفائدة: سعر السوق ثانياً: خيار ٦٧ في المائة * تخفيض الديون: ٦٧ في المائة من التزامات خدمة الديون، وإعادة جدولة بقية الديون الاستحقاق: بعد ٢٣ سنة فترة الاعفاء: ٦ سنوات سعر الفائدة: سعر السوق * تخفيض خدمة الديون: ٦٧ في المائة على أساس القيمة الحالية الاستحقاق: بعد ٣٣ سنة فترة الاعفاء: غير متاحة سعر الفائدة: ميسرة الخيار التجاري: الاستحقاق: بعد ٤٠ سنة فترة الاعفاء: ٢٠ سنة سعر الفائدة: سعر السوق ثالثاً: معاملة مجموع الديون القائمة: تخفيض قدره ٥٠ أو ٦٧ في المائة من مجموع الديون، أو من القيمة الحالية للخدمة المستحقة على مجموع الديون	الاستحقاق: بعد ١٥ سنة فترة الاعفاء: تصل إلى ٨ سنوات سعر الفائدة: سعر السوق إمكانية تحويل الديون إلى حد ١٠ ملايين دولار أو ١٠ في المائة مع اعتبار أعلى القيمتين	مدفوعات موحدة الاستحقاق: بعد ١٠ سنوات فترة الاعفاء: ٥ سنوات سعر الفائدة: سعر السوق مدفوعات مختلطة: الاستحقاق: يصل إلى ١٤ سنة فترة الاعفاء: أقل من ٥ سنوات سعر الفائدة: سعر السوق	قروض خارج إطار المؤسسة الإنمائية الدولية
خيار دون نسبة ٥٠ في المائة: إعادة جدولة الديون: الاستحقاق: بعد ٣٠ سنة فترة الاعفاء: ١٢ سنة خيار دون نسبة ٦٧ في المائة: إعادة جدولة الديون: الاستحقاق: بعد ٤٠ سنة فترة الاعفاء: ١٦ سنة	الاستحقاق: بعد ٢٠ سنة فترة الاعفاء: ١٠ سنوات	الاستحقاق: بعد ١٠ سنوات فترة الاعفاء: ٥ سنوات	قروض في إطار المؤسسة الإنمائية الدولية

المصدر: الأونكتاد، البنك الدولي، جداول الديون العالمية، ١٩٩٤-١٩٩٥؛ وصندوق النقد الدولي، التمويل الرسمي للبلدان النامية، ١٩٩٤.

جيم - الدائنون المتعددو الأطراف

١٧ - لا يمكن القيام رسميا باعادة هيكلة الديون المستحقة الى مؤسسات مالية متعددة الأطراف، كما لا يمكن شطبها أو تخفيضها. بيد أنه جرت، على الصعيد العملي، سلسلة من المحاولات للتغلب على الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في خدمة ديونها المتعددة الأطراف. وأحد النهج غير المباشرة المستعملة في حالة البلدان المنخفضة الدخل يتمثل في تقديم قروض جديدة بشروط ميسرة تتضمن عملة أجنبية يمكن استعمالها لخدمة الديون القديمة.

١٨ - ويقدم البنك الدولي، عن طريق مرفق البعد الخامس التابع له، بعض المساعدة على دفع الفائدة. وبإمكان البلدان الشديدة المديونية التي لها برامج اقراض مع المؤسسة المالية الدولية أن تتلقى ائتمانات اضافية من المؤسسة (بشروط ميسرة) لمساعدتها على تمويل مدفوعات الديون القائمة التي حصلت عليها من البنك الدولي بشروط غير ميسرة.

١٩ - وليس لصندوق النقد الدولي برنامج مماثل لمرفق البعد الخامس، بيد أنه يدير برنامجا لتراكم الحقوق يساعد البلدان التي أصبحت عليها متأخرات على الحصول على مساعدة لتدارك الأمر. وبإمكان البلدان التي تشترك في هذا البرنامج أن تجمع "حقوقا" تمكنها من سحب موارد من الصندوق في المستقبل إذا كان لها سجل مرضٍ فيما يتصل بسياسات التكيف وإذا احترمت مواعيد مدفوعاتها. ويمكن تحقيق ذلك عموما بمساعدة موارد من مانحين ثنائيين. وكان البرنامج عند انشائه مقصورا على ١١ بلدا كانت عليها متأخرات مستحقة للصندوق في نهاية عام ١٩٨٩^(١).

ثالثا - مؤشرات المديونية على الصعيدين العالمي والإقليمي: اتجاهات متباينة

٢٠ - بلغ إجمالي الديون الخارجية للبلدان النامية المستوردة لرأس المال في نهاية عام ١٩٩٤ حوالي ١,٦ ترليون دولار. أي بزيادة ١٠٠ بليون دولار عما كانت عليه في عام ١٩٩٣^(٢). ونتيجة لتحسن الأحوال الاقتصادية في البلدان المدينة وكذلك للتطورات التي جرت في أسواق رأس المال الدولية، استأثر الدائنون من القطاع الخاص في عام ١٩٩٤ بأكبر نصيب من زيادة الاقراض الطويل الأجل المقدم الى البلدان النامية. ورغم أن مديونية البلدان النامية للدائنين من القطاع الخاص في تزايد منذ عام ١٩٩١، حدث لأول مرة منذ عقد كامل أن تجاوزت الزيادة في الديون الخاصة الزيادة التي لوحظت في الديون الرسمية. بيد أن الاقراض الخاص اتجه أساسا الى البلدان التي لم تضطر الى إعادة هيكلة ديونها والى المقترضين الرئيسيين في أمريكا اللاتينية. ونتيجة لذلك، أصبحت آسيا أكثر المناطق الجغرافية في العالم النامي مديونية، بحوالي ٣٧ في المائة من الديون الخارجية للبلدان المستوردة لرأس المال في عام ١٩٩٤، بعد أن كانت تلك النسبة ٢٥ في المائة في عام ١٩٨٤ (انظر الشكل ١).

٢١ - وهناك اتجاه آخر تعزز مؤخرا يتعلق بالتغير الذي حدث في تركيب الديون الطويلة الأجل للبلدان النامية. ومثلما يرد في الشكل ٢، لا تزال الديون الخارجية لأمريكا اللاتينية في معظمها ديونا من القطاع الخاص، بيد أن تركيب ديونها الخاصة تغير كثيرا بعد عام ١٩٨٩. إذ أصبح معظم ديونها المستحقة الى دائنين من القطاع الخاص في شكل سندات. ومع نهاية عام ١٩٩٤، كانت ٣٨ في المائة من الديون الطويلة الأجل لأمريكا اللاتينية في شكل سندات بالمقارنة بنسبة ٥ في المائة عام ١٩٨٩. وهذا التغير يعكس كلا من عمليات إعادة الهيكلة التي جرت في اطار مبادرة برادي والاقتراض الجديد الناجح في أسواق رأس المال الدولية. ويفضل المستثمرون من القطاع الخاص الاقراض عن طريق السندات لما لذلك النوع من الاقراض من مردود عال نسبيا ولقصر آجال استحقاق السندات. يضاف الى ذلك أن استمرار البلدان المدينة عموما في خدمة التزاماتها المعقودة في شكل سندات، حتى خلال اصعب فترات أزمة ديونها الخارجية، قد يكون أعطى للدائنين الأجانب شعورا بأنه ستكون لخدمة الديون المعقودة في شكل سندات أولوية على خدمة الديون المعقودة في أشكال أخرى^(٨). وإعادة جدولة الديون التي قدمها في شكل سندات آلاف المستثمرين أكثر تعقيدا طبعا من إعادة جدولة المدفوعات الى المئات من المصارف.

٢٢ - ومعظم الديون الخارجية الآسيوية والافريقية مستحق لدائنين من القطاع الخاص، بيد أنه في حين بدأت نسبة الديون الخاصة في الديون الآسيوية ترتفع مؤخرا، فإن نسبتها في الديون الافريقية تشهد انخفاضا مستمرا. ويبلغ تقلص نسبة الدائنين الخارجيين من القطاع الخاص في الديون الخارجية الافريقية أشده في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى (باستثناء نيجيريا وجنوب افريقيا). ومثلما يبين الشكل ٢، لا تمثل تلك النسبة في عام ١٩٩٤ سوى ١٥ في المائة من الديون الخارجية الطويلة الأجل لتلك المنطقة الفرعية. وبقية الديون الخارجية لبلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى مستحقة لدائنين رسميين ومعظمها في شكل ديون ميسرة (٥٨ في المائة من مجموع الديون الطويلة الأجل). ومن الملفت للنظر أن لأمريكا اللاتينية وافريقيا سمات مشتركة فيما يتعلق بهيكل ديونهما الخارجية. فللمنطقتين حجم متزايد من الديون التي يصعب أساسا إعادة هيكلتها.

الشكل ١

الشكل ٢

ألف - أشكال القياس الكلي لعبء الديون

٢٣ - من بين طرق تقييم فعالية الاستراتيجية الدولية الحالية للديون الرجوع الى مؤشرات عبء الديون (انظر الجدول ٣). وأكثر المؤشرات استعمالا هي: (أ) نسبة الدين الخارجي الى الناتج القومي الاجمالي؛ (ب) نسبة الدين الخارجي الى الصادرات من السلع والخدمات؛ (ج) نسبة خدمة الدين الى الصادرات. وهذه المؤشرات تقيس مستوى المديونية من حيث قدرة البلد المدين أو المنطقة المدينة على توليد الدخل (الناتج القومي الاجمالي) وقدرته/قدرتها على توليد العملة الأجنبية (الصادرات).

٢٤ - ويستعمل بعض المحللين أيضا قيمة الدين الحالية كبسط في حساب النسبة. وقيمة الدين الحالية تعكس القيمة الحالية لمجموع أقساط الفائدة ورأس المال المدفوعة خدمة للدين، محسوبة بخصم يعادل سعر الفائدة في السوق. وتمثل هذه القيمة ما قد يدفعه مستثمر اليوم مقابل مجموع مدفوعات خدمة الدين في المستقبل. وهي تأخذ في الاعتبار التسهيلات الممنوحة لمجموع الديون. ولذلك يعتبر البعض هذا المؤشر على مديونية بلد معين أدق من قيمة الدين الاسمية.

٢٥ - ومثلما هو الحال بالنسبة لمعظم المؤشرات الاقتصادية، يجب تفسير مؤشرات المديونية بحذر. لا سيما في حالة نسب الدين الى الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٩٤. ولذلك وفي حين ان النسب الاجمالية والاقليمية بقيت أساسا دون تغيير، فإن نسب افريقيا وافريقيا جنوب الصحراء الكبرى تدهورت كثيرا. ولتغير أسعار الصرف في هذه الحالة صلة بما حدث. وينبغي تحويل قيمة الناتج القومي الاجمالي للبلد المدين الى نفس عملة الدين المعرب عنها عادة بالدولار، لأن معظم الديون تُقدّم بالدولار. وانخفاض أسعار الصرف يخفض من قيمة الناتج القومي الاجمالي للبلد بالدولار، وتزايد عمليات تخفيض العملات لا سيما فرنك الاتحاد المالي الافريقي أحد أسباب ارتفاع قيمة ديون تلك المنطقة من ١١٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي عام ١٩٩٣ الى ١٣١ في المائة عام ١٩٩٤، وهي زيادة لا تتوافق لا مع صافي تدفق الائتمانات الى المنطقة (أقل من ٨ بلايين دولار أو حوالي ٥ في المائة من قيمة الديون عام ١٩٩٣) أو مع النمو الاقتصادي المسجل في العام الماضي (٢ في المائة بالقيمة الحقيقية). وهذه الأرقام لاتعني أن الحالة تدهورت كثيرا في عام ١٩٩٤ وإنما تعني بالأحرى أن البيانات السابقة، القائمة على أسعار صرف مبالغ في قيمتها، لم تعكس حدة المشكلة بكاملها.

٢٦ - ومن زاوية القيود التي تمثلها أسعار الصرف، يُعتبر ارتفاع قيمة الديون في عام ١٩٩٤ عموما في حدود مقدور عليها، نظرا للنمو القوي الذي شهدته التجارة الدولية خلال العام الماضي، وللإنتعاش الذي شهدته أسعار معظم السلع غير النفطية^(٩). بيد أن اتجاهات متباينة ظهرت في مختلف المناطق. ففي حين انخفضت في أمريكا اللاتينية نسبة الديون الى الصادرات خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ارتفعت تلك النسبة في آسيا ارتفاعا مستمرا. بيد أن مستوى النسبة الآسيوية لا يبلغ سوى ثلث نسبة أمريكا اللاتينية.

٢٧ - وتشير نسبة خدمة الدين الى الصادرات، وهي مؤشر آخر، الى أن عبء الديون قد خفَّ في جميع المناطق في عام ١٩٩٤. وأمريكا اللاتينية هي المنطقة الوحيدة التي تجاوزت في عام ١٩٩٤ نسبة ٢٠ في المائة، وهي نسبة تُعتبر عموماً حداً أقصى لقدرة البلدان على تحمل الديون الخارجية^(١٠). بيد أنه ينبغي استعمال هذا المؤشر أيضاً بحذر، لأنه يحسب المبالغ المدفوعة فعلاً ولا يأخذ في اعتباره المتأخرات غير المدفوعة. وقد تكون قيمة المتأخرات كبيرة مثلما هو الحال لمتأخرات افريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تراكمت وبلغت ٤٤ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٤، أو أكثر من ٢٧ في المائة من الديون الخارجية للمنطقة.

٢٨ - ومشكلة المتأخرات لا تقتصر على افريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فمعظم البلدان التي يرصدها البنك الدولي عليها متأخرات متراكمة. ومن بين ١٢٠ بلداً تتوافر عنها بيانات لعامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، سجل ٦٣ بلداً منها زيادة في المتأخرات (٢٥ بلداً منها خارج افريقيا جنوب الصحراء)، في حين خفض ٢٥ بلداً آخر حجم متأخراتها ولكن لم تتداركها بالكامل. وبلغ عدد البلدان التي لم تكن لها متأخرات أو تداركتها تماماً في ذلك العام ٢١ بلداً فقط.

٢٩ - واستمرار المتأخرات اشارة انذار بأنه رغم التقدم المحرز فإنه لم يُعثر الى حد الآن على حل دائم لمشكلة ديون البلدان النامية. وكثرة البلدان التي لا تزال تعاني من صعوبات خدمة الديون رغم مرور ١٣ سنة على ظهور أزمة الديون على الساحة الدولية مدعاة للقلق.

الجدول ٣ - مؤشرات مديونية البلدان النامية المستوردة لرأس المال، ١٩٩٥-١٩٩٤
(بالنسب المئوية)

١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥
نسب الديون الخارجية الى الناتج القومي الإجمالي											
٣٨,٧	٣٨,٦	٣٩,٥	٤٠,٣	٣٩,٧	٤١,٨	٤٤,٩	٤٩,٧	٤٧,٢	٤٤,٤	٤٠,٥	جميع البلدان
٣٥,٧	٣٦,٥	٤١,٣	٤٤,١	٤٤,١	٤٨,٧	٥٥,٠	٦٤,٢	٦٢,١	٦٠,٣	٥٧,٤	أمريكا اللاتينية
٧٨,٤	٧٤,٦	٧٤,٦	٧٧,٧	٧٥,١	٧٨,٩	٧٧,٤	٧٨,٨	٧٠,٥	٦١,٢	٥١,٥	أفريقيا
٣٠,١	٢٩,٩	٢٨,٧	٢٨,٠	٢٦,٩	٢٦,٥	٢٧,٤	٢٩,٦	٢٨,١	٢٥,٧	٢٢,٨	آسيا
١٣٠,٨	١١٥,٣	١١١,٥	١٠٨,٧	١٠٥,٢	٩٦,٩	٩٢,٩	٩٥,٠	٨٢,٠	٨١,٣	٦٧,١	جدير بالملاحظة: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (ب)
نسب الديون الخارجية الى الصادرات											
١٣٢,٩	١٣٥,٦	١٣٤,٠	١٣٥,٨	١٣٨,٤	١٤٥,٣	١٥٩,٨	١٨٧,٠	٢٠٠,٠	١٨٠,٩	١٦٢,٨	جميع البلدان
٢٤٠,٢	٢٥٣,٨	٢٥٤,٤	٢٦٤,٨	٢٥٩,٧	٢٧٢,٥	٣٠٩,٣	٣٦٩,٦	٣٧٦,٦	٣١٠,١	٢٨٥,٣	أمريكا اللاتينية
٢٢٧,٠	٢٤٣,٥	٢٣١,٤	٢٤٠,٦	٢٣٤,٦	٢٦١,١	٢٧١,٦	٢٨٤,٩	٢٧٠,٨	٢١٨,١	١٨٩,٤	أفريقيا
٧٨,١	٧٧,١	٧٥,٥	٧٤,٤	٧٧,١	٧٧,٢	٨١,٨	٩٤,٥	١٠٦,٠	١٠٢,٥	٨٨,٣	آسيا
٢٥٢,٠	٢٩٨,٧	٢٦٤,٩	٢٥٨,٤	٢٣٤,٠	٢٢٥,٢	٢٢٦,١	٢٣٧,٦	٢٠٢,٣	٢٦٢,٨	٢١٨,٠	جدير بالملاحظة: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (ب)
نسب خدمة الديون الى الصادرات											
١٤,٢	١٥,٢	١٤,٦	١٤,٣	١٥,٦	١٧,٤	٢٠,٠	٢١,٧	٢٤,٥	٢٢,٥	٢٢,٧	جميع البلدان
٢٧,٨	٢٨,٦	٢٧,٥	٢٥,١	٢٥,٣	٣١,٠	٣٧,٥	٣٦,٧	٤٢,٥	٣٦,٦	٣٨,٣	أمريكا اللاتينية
١٨,١	٢٢,٦	٢٢,٣	٢٢,٦	٢٤,٥	٢٤,٨	٢٦,٤	٢٤,١	٢٩,٥	٢٦,٧	٢٦,٨	أفريقيا
٩,٢	٩,٧	٨,٦	٨,٢	٩,٨	١٠,٥	١١,٧	١٥,٣	١٥,٤	١٥,٦	١٢,٥	آسيا
١٣,٢	١٤,٤	١٥,٤	١٧,٧	١٨,٠	١٩,٥	٢٢,٥	٢٢,١	٢٤,٨	٢١,٦	١٩,٣	جدير بالملاحظة: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (ب)

المصدر: الأمم المتحدة، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥، الجدول أولاً - ٣٧.

(أ) تقديرات أولية.

(ب) باستثناء نيجيريا وجنوب افريقيا.

٣٠ - وبالفعل، فإن البنك الدولي يعتبر حالياً عدداً كبيراً من البلدان "شديدة المديونية". واستناداً إلى درجة المديونية المقدرة بنسبة القيمة الحالية لخدمة الديون إلى الصادرات من السلع والخدمات، وإلى الناتج القومي الإجمالي، يعتبر البنك الدولي أن البلدان الشديدة المديونية هي البلدان التي تتجاوز تلك النسبة لديها ٢٢٠ في المائة أو ٨٠ في المائة على التوالي. ويُعرّف البلد "المعتدل المديونية" بأنه البلد الذي تقل النسب المذكورة لديه عن النسب الحرجة ولكن إحدى النسبتين لديه تبلغ ٦٠ في المائة أو أكثر من قيمة العتبة. وصنّف البنك الدولي في آخر إصدار لجداول الديون العالمية ٥١ بلداً على أنها شديدة المديونية (انظر الجدول ٤)^(١١). ورغم أن معظم البلدان تبقى مصنّفة شديدة المديونية مدة طويلة، فإن بعضها يغادر تلك المجموعة في حين تنضم إليها بلدان أخرى. ومن بين البلدان التي غادرت مؤخراً هذا الصنف، الجزائر وكمبوديا ومصر والمكسيك، في حين انضم إلى المجموعة كل من أوروغواي وغينيا واليمن. وفي ضوء حجم ديون الجزائر والمكسيك وصعوبات خدمة ديونهما، يبدو أن خروجهما من تلك المجموعة أمر سابق لأوانه. ومن دواعي القلق أيضاً أن أوروغواي صنّفت من جديد بلداً شديد المديونية، إذ سبق أن أكملت بنجاح خطة برادي لإعادة الهيكلة في عام ١٩٩١. وجميع البلدان التي غادرت المجموعة، باستثناء كمبوديا، صنّفت معتدلة المديونية وليس قليلة المديونية، أي أن حالتها، حسب هذه المعايير، لا تزال ضعيفة فيما يتعلق بالديون الخارجية. ونفس الشيء ينطبق على البلدان المعتدلة المديونية التي قاربت مؤشرات مديونيتها القيم الحرجة المطبقة في هذا المجال. إذ تكفي زيادة سريعة في أسعار الفائدة الدولية أو انخفاض كبير في أسعار صادراتها لتتردى في صنف البلدان الشديدة المديونية.

الجدول ٤ - البلدان النامية الشديدة المديونية في تصنيف البنك الدولي^(١)

البلدان المتوسطة الدخل ^(ب)	البلدان المنخفضة الدخل ^(ب)
الأرجنتين	اثيوبيا
الأردن	اوغندا
أنغولا	بوروندي
أوروغواي	جمهورية افريقيا الوسطى
اكوادور	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
البرازيل	رواندا
بنما	زائير
بوليفيا	زامبيا
بيرو	سان تومي وبرنسيبي
جامايكا	السودان
الجمهورية العربية السورية	سيراليون
الكاميرون	الصومال
الكونغو	غانا
المغرب	غيانا
-----	غينيا
العراق ^(ج)	غينيا الاستوائية
كوبا ^(ج)	غينيا - بيساو
	فييت نام
	كوت ديفوار
	كينيا
	ليبيريا
	مالي
	مدغشقر
	موريتانيا
	موزامبيق
	ميانمار
	النيجر
	نيجيريا
	نيكاراغوا
	هندوراس
	اليمن

	أفغانستان ^(ج)

المصدر: البنك الدولي، جداول الديون العالمية، ١٩٩٤-١٩٩٥، المجلد ١، ص. ١٨٧.

(أ) البلدان التي تزيد فيها نسبة القيمة الحالية لخدمة الديون الى الصادرات على ٢٢٠ في المائة أو تزيد فيها نسبة القيمة الحالية لخدمة الديون الى الناتج القومي الاجمالي على ٨٠ في المائة.

(ب) صنفت البلدان منخفضة الدخل عندما لم يتجاوز نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي فيها عام ١٩٩٣، ٦٩٥ دولارا، ومتوسطة الدخل إذا تجاوز ذلك الرقم في ذلك العام ٦٩٥ دولارا ولكن لم يصل الى ٨ ٦٢٦ دولارا.

(ج) بلدان لا تقدم بيانات الى نظام الابلاغ عن الديون التابع للبنك الدولي.

باء - النظر الى أبعد من مؤشرات المديونية

٣١ - يبدو إذن أن حالة ديون عدد كبير من البلدان النامية لا تزال هشة، وأن حالتها الاقتصادية العامة ليست قوية بالدرجة المرجوة. ومعدلات نمو الناتج القومي الاجمالي في البلدان التي "شهدت مؤخرا صعوبات في خدمة ديونها"^(٢٧) أدنى دائما من معدلات البلدان التي لا تواجه مشاكل في خدمة ديونها. ويقدر صندوق النقد الدولي أن معدل نمو الناتج القومي الاجمالي للمجموعة الأولى من البلدان بلغ في المتوسط ٢,٤ في المائة خلال الفترة ١٩٨٧-١٩٩٤؛ وبلغ متوسطا سنويا قدره ٧,١ في المائة في نفس الفترة في البلدان التي ليست لها مشاكل في خدمة الديون. ويتوقع صندوق النقد الدولي أيضا أن تستمر الفوارق بين معدلات النمو في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ وأن يبلغ متوسط نمو الناتج القومي الاجمالي لدى المجموعة الأولى ٣,٣ في المائة سنويا وأن تبقى تلك النسبة لدى المجموعة الثانية أعلى من ٧ في المائة سنويا^(٢٨).

٣٢ - وهذا لا يعني أنه ينبغي تفسير اختلاف معدلات النمو على أساس مشاكل الديون فقط. فهناك بلدان عديدة تواجه قيودا انماثية شديدة الى جانب القيود الخارجية، ومشاكل سياسية متنوعة يمهد حلها السبيل الى تنمية أحسن. ولكن حتى بعض البلدان التي مرت بأزمة ديون وكادت تُعتبر مثالا للبلدان المتكيفة، والمكسيك قبل عام ١٩٩٤ من أحسن الأمثلة على ذلك، لم تشهد نموا اقتصاديا قويا.

٣٣ - ويمثل اعتماد سياسات تكيف قوية، منذ وقت طويل، جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الدولية للديون. ولكن النتائج المسجلة الى حد الآن تؤكد طول العملية وصعوبتها. وتسمح الدراسة المتعمقة باكتشاف ما انطوت عليه تلك العملية من اخطاء في بدء العملية وفي تعاقب مختلف مراحلها وكونها عملية سياسية - اقتصادية للتعلم أثناء الممارسة^(٢٩). وقد أدى بطء النمو وتقلص فرص العمالة وتخفيض نفقات الحكومة الى ارتفاع عدد من يعيشون في فقر في العديد من البلدان في حين ازدادت الهوة بين الأغنياء والفقراء في بلدان أخرى. وتسجل بلدان عديدة تباطؤا في تقدمها الاجتماعي، في حين تتدنى المؤشرات الاجتماعية في بلدان أخرى^(٣٠). ورغم تزايد تشديد المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والحكومات مؤخرا على حماية الفقراء والفئات الضعيفة خلال التكيف، لا تزال هناك حاجة الى ترجمة تلك الجهود في حالات عديدة الى سياسات أنجع.

٣٤ - وتكتسي هذه المسألة أهمية أكبر اليوم إذ أن هناك بلدانا كان يُعتقد أنها حققت تنمية مستدامة وأصبحت فجأة تواجه قيودا خارجية جديدة وبجاجة الى تخطي عقبات تكيف جديدة. وهو ما يمثل أعباء إضافية لجزء كبير من سكانها، هم عادة من لم يتمتعوا بفترة "الرخاء" المحدودة.

٣٥ - ومن الأمثلة على ذلك الأزمتان اللتان شهدتهما المكسيك والأرجنتين في عام ١٩٩٥. فقد بثت الأزمة المكسيكية الذعر في أوساط المجتمع الدولي في بداية هذا العام وظن كثيرون أن أزمة الديون عادت الى ذلك البلد في شكل شديد قاس. وفي حين شخّصت الأسواق الأزمة بأنها أزمة سيولة، نتجت عن التقاء غير موافق بين تحرير التجارة وأسعار صرف مرفّعة بشكل مفرط، اضطر الاقتصاد المكسيكي الى العودة

الى درب التكيف الصعب وشهد تقلصا حادا في نشاطه الاقتصادي في عام ١٩٩٥ وانخفاض الدخل وارتفاع معدلات البطالة. والأرجنتين بلد آخر اضطر الى اعتماد اجراءات تقشف جديدة في بداية هذا العام، مع أنه يواجه مشكلة بطالة حادة.

٣٦ - ورغم أن بعض البلدان المدينة نجحت في وضع سندات في الأسواق الدولية في النصف الأول من عام ١٩٩٥، فإن أسعار الفائدة اللازمة لاجتذاب المشتريين لا تزال مرتفعة جدا. وهذا دليل على أن الملاحة الائتمانية لتلك البلدان لا تزال تُعتبر غير متينة. وفي آذار/مارس ١٩٩٥، ومن بين ٢٧ بلدا "معتدل المديونية" اعتبرت وكالات الائتمان الخاص الرئيسية اندونيسيا وتونس وشيلي وكولومبيا والهند فقط بلدانا "في مستوى الاستثمار"^(١٦).

رابعا - المسائل القائمة

٣٧ - لماذا لا يمكن القول، بعد أكثر من عقد من تطور الاستراتيجية وتضافر جهود الدائنين والمدينين، بأن أزمة الديون انتهت أخيرا؟ يبدو أن الجواب على ذلك هو أن الاستراتيجية الدولية التي وضعت لاجراج البلدان المدينة من أزمته كانت استراتيجية ناقصة. ويمكن وصف الاستراتيجية بأنها اعتراف أولي بأن البلد المعني وجد نفسه، لسبب من الأسباب، في أزمة ديون خارجية، وأنه اضطر الى تكيف اقتصاده ليزيد من انتاج السلع والخدمات القابلة للتداول التجاري، والزيادة من كفاءته عموما وتشبيبت اقتصاده على الصعيد الجزئي. واعترفت الاستراتيجية أيضا بأنه لا يمكن القيام بالتكيف المطلوب والاحتفاظ في نفس الوقت بمستويات معيشة دنيا إذا ما دُفعت خدمة الديون كلها في موعدها. ولذلك، وفي حين أن حكومات البلدان المدينة تسلم بأن للتكيف تكاليف ينبغي تحملها، يسلم المجتمع الدولي أيضا بأن خدمة جميع الديون أمر صعب للغاية. ومع مر الزمن بدأ الدائنون يتقبلون صعوبة وبطء عملية التكيف، ويعترفون بشكل متزايد بمدى المساعدة اللازمة للتخفيف من عبء الديون. ولكن بقيت في جميع الحالات تقريبا فجوة بين درجة المساعدة على تخفيف الديون التي تبررها الحالة وبين المساعدة المتاحة.

٣٨ - ويبدو أن من أسباب ذلك أن الاستراتيجية الدولية غفلت في تعاملها مع عناصر حجم الديون، عن معالجة مسألة "تراكم الديون" في حد ذاتها. وبعبارة أخرى، لم تكن المساعدة المقدمة، في حالات عديدة، كافية لمواءمة التزامات الديون مع قدرة المدين على الدفع.

ألف - البلدان المتوسطة الدخل

٣٩ - وضعت اتفاقات تخفيض الديون وخدمة الديون، على طريقة برادي، للبلدان المتوسطة الدخل ذات الديون الخاصة الكبيرة، لا سيما ديون المصارف التجارية. وكان الهدف هو أن تكون تلك الاتفاقات عمليات إعادة هيكلة نهائية للديون، أي "خيار خروج" لا يتيح التفاوض من جديد بشأن الدين موضع الاتفاق. بيد أن ما تحقق من تدفقات نقدية في بعض الحالات كان ضئيلا لأن المدينين لم يكونوا يدفعون المدفوعات

المستحقة بالكامل قبل نفاذ تلك الاتفاقات. وكثرا ما يكون صافي تخفيض مجموع الديون أقل من انخفاض الديون المستحقة للمصارف بسبب اللجوء الى الاقتراض من المصادر المتعددة الأطراف لتمويل سندات خزانة الولايات المتحدة المشتراة كضمان. ولذلك ورغم أن اتفاق حكومة المكسيك، في اطار الترتيبات الأولية لخطة برادي، خفض ديون المكسيك من المصارف التجارية بـ ١٧ في المائة، فإنه خفض مجموع ديون المكسيك (دون اعتبار قيمة الاحتياطي) بأقل من ٢ في المائة. وفي حالة فنزويلا حدث بعض التخفيض في الديون المستحقة للمصارف التجارية وارتفاع طفيف في صافي ديون البلد. وفي حالة أوروغواي اسفر تخفيض ديون البلد المستحقة للمصارف التجارية بالثلث الى تحسين لم يبلغ ٢ في المائة من صافي ديون البلد^(١٧).

٤٠ - وتوضح حالة كوستاريكا نوعا آخر من الصعوبة. فقد خفضت الديون المصرفية بنسبة ٥٧ في المائة وصافي مجموع الديون بنسبة ٢٢٢ في المائة نتيجة للاتفاق الذي أبرمته في اطار خطة برادي. بيد أن المنافع التي تحققت من حيث التدفقات النقدية لم تكن كبيرة بسبب المتأخرات التي تراكمت على كوستاريكا. اضافة الى أن إعادة جدولة عادية لنادي باريس وُضعت لديون كوستاريكا لفائدة الدائنين الرسميين الثنائيين، وكانت تلك الديون تعادل عموما الديون المستحقة للمصارف. وبالفعل ظهرت بعد فترة وجيزة صعوبات جديدة في خدمة الديون.

٤١ - والبلدان المتوسطة الدخل مدينة عادة بمبالغ كبيرة للدائنين الرسميين الثنائيين. ففي نهاية عام ١٩٩٣ كان هناك عدد كبير من البلدان المتوسطة الدخل والشديدة المديونية، مثلا، مدين بأكثر من ٤٠ في المائة من ديونها لدائنين ثنائيين من القطاع الرسمي، منها الاردن وبوليفيا وبيرو وجامايكا والجمهورية العربية السورية والكاميرون والكونغو والمغرب. وتقتصر المساعدة المقدمة الى تلك البلدان عن طريق نادي باريس عادة على ارجاء دفع مدفوعات أصل الدين وتحميل أسعار فائدة تجارية على المبالغ المؤجل دفعها، وهي شروط أقل تسهيلا مما هو متفق بشأنه مع دائنيها من المصارف التجارية.

٤٢ - ولأسباب سياسية، يمكن أن تنطوي معاملة هذه الديون على قدر أكبر بكثير من التسهيلات، مثل حالة بولندا، وهي بلد متوسط الدخل لا يصنف عادة ضمن البلدان النامية. وقد منح نادي باريس بولندا تخفيضا قدره ٥٠ في المائة على كامل ديونها الثنائية (أو تخفيضا مماثلا في خدمة الديون محسوبا على أساس صافي القيمة الحالية)، على عدة سنوات^(١٨). وجرت الموافقة على التطبيق الكامل لهذا الاتفاق في نيسان/أبريل ١٩٩٤. وبالوصول على مساعدة مماثلة من المصارف الدائنة، قد تخرج بولندا قريبا من فئة البلدان الشديدة المديونية. وقد يكون الاتفاق البولندي إشارة الى قلة المساعدة الرسمية التي تلتقاها البلدان المتوسطة الدخل لتخفيف عبء ديونها. وسيبرز خروج بولندا من تلك الفئة أيضا أهمية معاملة حجم الديون بأكمله في وقت واحد.

٤٣ - وقد تحسنت بالفعل معاملة ديون البعض من البلدان المتوسطة الدخل. فقد أعادت كل من بوليفيا والكامبيرون مؤخرا جدولة ديونها بشروط ميسرة من النوع المطبق عادة على البلدان المنخفضة الدخل: شروط تورونتو المحسنة وشروط نابولي. وقامت عدة بلدان (الأردن واکوادور وبيرو وجامايكا وکونغو والمغرب) بإعادة هيكلة ديون نادي باريس حسب شروط هوستن التي تمنح آجال استحقاق وفترات اعفاء أطول مما تمنحه الشروط العادية، رغم أن هذه الشروط لا تمنح صراحة أي تخفيض لخدمة الديون.

٤٤ - واجمالاً، وباستثناء بعض الحالات الخاصة، لا يقدم نادي باريس أي تخفيض لديون البلدان المتوسطة الدخل الشديدة المديونية. وتمويل الضمان في ترتيبات خطة برادي يميّج صافي المنفعة من تخفيض الديون المستحقة للمصارف التجارية. ولذلك قد تكون درجة التخفيف من عبء الديون عموماً محدودة. وفي البداية بدأ أن الأمر غير مهم، لاسيما بالنسبة للأسواق المالية التي احتفلت بعودة العلاقات بين البلدان المتوسطة الدخل التي تمر بأزمة ديون مع دائئها إلى حالتها الطبيعية، بتقديم تدفقات كبيرة من رأس المال إلى العديد من تلك البلدان. بيد أنه مثلما لوحظ في أوائل عام ١٩٩٥، لم يمكن الاستمرار في تقديم تلك التدفقات.

باء - البلدان المنخفضة الدخل

٤٥ - إن معظم ديون البلدان المنخفضة الدخل والشديدة المديونية مستحقة لدائنين من القطاع الرسمي. وفي بعض البلدان (جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، زائير، السودان، غيانا، فييت نام، كوت ديفوار، مدغشقر، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، نيجيريا، نيكاراغوا، اليمن) تمثل الديون الثنائية السواد الأعظم من مجموع الديون الطويلة الأجل. ومثلما ورد أعلاه، زادت الحكومات الدائنة من التسهيلات المطبقة على إعادة هيكلة ديون البلدان المنخفضة الدخل في إطار ترتيبات نادي باريس. ولذلك منحت عدة بلدان منذ عام ١٩٩١ شروط تورونتو المحسنة، ومنحت مؤخراً شروط نابولي.

٤٦ - بيد أن الشروط المحسنة لم تكف لإخراج تلك البلدان من مشاكل مديونيتها. وأفاد البنك الدولي بأن تطبيق شروط تورونتو المحسنة وإعادة جدولة ائتمانات المساعدة الانمائية الرسمية حسب شروط نادي باريس فقط سوف ينزل بنسبة الديون إلى الصادرات إلى ما دون القيمة الحرجة البالغة ٢٠٠ في المائة في ٣ فقط من بين ٣٢ بلداً منخفض الدخل وشديد المديونية^(٩). وشروط نابولي تذهب إلى أبعد من ذلك نوعاً ما، ولكن أثرها لا يظهر إلا متى أُلغي النصيب المتفق بشأنه من مجموع الدين.

٤٧ - ويمكن تفسير الأثر المحدود الذي أحدثته مبادرات نادي باريس بأسباب منها أن نادي باريس، مثلما ذكر آنفاً، لا يقوم بإعادة هيكلة مجموع الديون المستحقة وإنما جزء منها فقط. يضاف إلى ذلك أن بلدانا عديدة ليست مدينة فقط إلى دائني نادي باريس. ونتيجة ذلك هي أن نصيباً من الديون الثنائية فقط يتلقى معاملة تساهلية. ومن المشاكل المتصلة بذلك، أن الخيارات المتاحة للدائنين غير متماثلة، وأن بعض الحكومات الدائنة لم تتمكن، بسبب قيود قانونية وسياسية معقدة، من اختيار الخيار الميسر، ولذلك يختلف

نطاق التخفيف من عبء الدين من بلد الى آخر. وقد تقل أيضا المساعدة المقدمة عن النسبة المحددة في مستوى ٥٠ أو ٦٧ في المائة، بحسب تركيب الدائنين المشتركين في عملية إعادة الجدولة.

٤٨ - ومن الأمثلة على ذلك، منع عدم الاتفاق بين الدائنين بوليفيا ونيكاراغوا من التأهل لمعاملة مجموع ديونهما بشروط ميسرة في آخر إعادة هيكلة لهما مع نادي باريس، رغم أن البلدين كانا مؤهلين، حسب معايير الدائنين، ليُنظر في مجموع ديونهما. ولم تتلق بعض البلدان المنخفضة الدخل معاملة ميسرة في إعادة جدولة ديونها مع نادي باريس (كينيا ونيجيريا)^(٣٠).

٤٩ - ومن الممارسات الأخرى التي تجعل المساعدة أقل من المتوقع بند "الحد الأدنى". وهو بند يسمح باستبعاد الدائنين الذين تقل مطالباتهم عن مبلغ متفق عليها من اتفاق إعادة الجدولة. وتظهر هذا المشاكل بوضوح في عملية إعادة الهيكلة التي قامت بها أوغندا مؤخرا. أولا، معالجة مجموع الديون لم تشمل جميع الديون القائمة، وإنما فقط الديون المعقودة قبل التاريخ المحدد، أي ١ تموز/يولية ١٩٨١. ثانيا، خُفضت الديون المشمولة تخفيضا اضافيا بفرض "حد أدنى" عال فاشتركت في الاتفاق ثلاث بلدان دائنة فقط. ونتيجة لذلك، أُلغي ٤٩ في المائة من ديون أوغندا المتعاقد بشأنها قبل التاريخ المحدد، وهي ديون تبلغ ٢٦ في المائة من ديون ذلك البلد لدائني نادي باريس^(٣١).

٥٠ - وعلى أي حال، فإن شروط نابولي لاتحل مشكلة الديون المستحقة للحكومات التي لا تشترك في نادي باريس. وتتضمن اتفاقات نادي باريس بندا بشأن المعاملة المتماثلة، يفرض على المدين السعي الى الحصول على تسهيلات متماثلة من دائنيه الثنائيين الرسميين الآخرين. بيد أن هذا البند قد يعوق المفاوضات في النادي لأن البلدان المدينة التي لها قدرة محدودة نسبيا على التفاوض تواجه عراقيل في الحصول على مساعدة مماثلة لتخفيف عبء الديون^(٣٢). والديون الثنائية لعدد كبير من البلدان المنخفضة الدخل والشديدة المديونية (بما فيها اثيوبيا، وجمهورية تنزانيا الاتحادية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والسودان، والصومال، وغيانا، وغينيا، وفيت نام، ومالي، ومدغشقر، وموزامبيق، والنيجر، ونيكاراغوا) مستحقة في معظمها، وأحيانا بأكملها، الى بلدان لا تنتمي الى نادي باريس. كما أن المؤسسات المتعددة الأطراف وهي أكبر الدائنين خارج نادي باريس، مستبعدة تماما من معاملة نادي باريس.

٥١ - ومعظم ديون العديد من البلدان المنخفضة الدخل الشديدة المديونية مستحقة لدائنين متعددي الأطراف. وفي نهاية عام ١٩٩٣، كانت الديون المتعددة الأطراف تمثل ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من مجموع الديون العامة في أوغندا، وبوروندي، وجمهورية افريقيا الوسطى ورواندا وسان تومي وبرنسيبي وغانا وغينيا - بيساو وكينيا وليبيريا والنيجر وهندوراس. وفي عام ١٩٩٤، بلغت خدمة الديون المتعددة الأطراف للبلدان المنخفضة الدخل الشديدة المديونية ٣,٢ من بلايين الدولارات وكانت تمثل حوالي ٤,٧ في المائة من جميع الالتزامات التي وفّت بها تلك البلدان. وفي بلدان مثل أوغندا وبوروندي وبوليفيا وزامبيا وموريتانيا والنيجر وهندوراس، تمثل خدمة الدين المتعدد الأطراف وحدها ما لا يقل عن ٢٠ في المائة من صادراتها من السلع والخدمات في عام ١٩٩٣.

٥٢ - وعندما تتلقى بلدان مثل تلك البلدان مساعدة من دائنين ثنائيين لتخفيف عبء ديونها، قد تنشأ حالة غير عادية تُستعمل فيها تلك المساعدة للوفاء بالالتزامات ازاء دائنين متعددي الأطراف. وبالفعل فإن أشياء من هذا القبيل تحدث والمدينون عموماً يتركون متأخراتهم تتراكم على الديون الثنائية والديون من القطاع الخاص الطويلة الأجل، لأن تكلفة عدم خدمة الديون القصيرة الأجل (التمثلة أساساً في الاثتمانات التجارية) والديون المتعددة الأطراف قد تلحق أضراراً كبيرة بالبلدان المعنية. وورد في دراسة أجريت مؤخراً أن بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفيت ب ٨٤ في المائة من مدفوعاتها المقررة الى الدائنين متعددي الأطراف في عام ١٩٩٢، في حين تلقي الدائنون من القطاع الخاص ٦٤ في المائة من المدفوعات المقررة والدائنون الثنائيون ١٤ في المائة فقط من مستحقاتهم^(٢٣).

٥٣ - ورغم ان الديون المتعددة الأطراف لا يمكن إعادة هيكلتها فإن قروضا جديدة تقدم الى البلدان التي تمثل لبرامج التكيف الهيكلي التي تدعمها المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، وتساعد هذه القروض الجديدة على تمويل المدفوعات المستحقة على القروض القديمة. بيد أنه طالما توجد صعوبات في خدمة الديون المتعددة الأطراف فإن ذلك لا يؤدي الا الى ارجاء المشكلة وتفاقمها مع تزايد المديونية.

٥٤ - ومن المهم جدا في هذا الصدد ما حدث مؤخرا من تزايد قبول الصعوبات المتصلة بخدمة عدد من البلدان المنخفضة الدخل لديونها المستحقة لدائنين متعددي الأطراف. وجاء في بلاغ صادر عن اجتماع القمة الذي عقده البلدان الصناعية الرئيسية السبعة في هاليفاكس، كندا، في حزيران/يونية ١٩٩٥ أن مجموعة البلدان هذه "تعترف بأن البعض من أفقر البلدان يعاني من عبء كبير تمثله الديون المتعددة الأطراف". ولذلك اتفقت المجموعة على تشجيع مؤسسات بريتن وودز على وضع نهج شامل لمساعدة البلدان التي تعاني من مشاكل ديون مستحقة لدائنين متعددي الأطراف، عن طريق التطبيق المرن للصكوك القائمة ولاكليات جديدة عند الاقتضاء (انظر A/50/254، المرفق).

٥٥ - وقد سبق للسيد كينيث كلارك، وزير مالية المملكة المتحدة، ان اقترح آلية جديدة تتضمن انشاء مرفق تسهيلات جديد في صندوق النقد الدولي ممول من البلدان الدائنة. ورغم ان الدائنين سيتلقون فوائد بمعدلات السوق على تلك القروض، فإنه بإمكان البلدان التي تقترض من المرفق أن تدفع أسعار فائدة ميسرة جدا. ويمكن تغطية الفارق بمكاسب صندوق استئماني يُنشأ بأرباح بيع تدريجي لكميات صغيرة من احتياطي صندوق النقد الدولي من الذهب^(٢٤). وبما أن لصندوق النقد وحده كميات كبيرة من الذهب، فإنه يلزم ايجاد آليات أخرى لانشاء مرافق تمويل مماثلة في المصارف الانمائية المتعددة الأطراف.

خامسا - الاستنتاجات

٥٦ - يشير التحليل الوارد أعلاه الى ان الحالة قد تتطلب تطبيقا أشمل لتدابير التخفيف من عبء الديون. فإذا كان الأمر كذلك، فما هي تلك الديون، وهل يمكن الاستغناء عن تلك التدابير؟

٥٧ - ورغم ان بلدانا عديدة استفادت من تنفيذ المبادرات التي وضعت الى حد الآن للتخفيف من عبء الديون، فإن ديون عدة بلدان لا تزال مستعصية في حين قد تصبح ديون بلدان أخرى غير مقدور عليها. ومن المستصوب الاستعداد الى ما قد يحدث في المستقبل. بيد أن بعض سبل التخفيف من عبء الديون أُغلقت في وجه العديد من البلدان، وبعض السبل الأخرى لا يُعتبر عمليا.

٥٨ - والمقصود من ترتيبات خطة برادي لاعادة هيكلة الديون، مثل معاملة مجموع الدين في اطار شروط نابولي الموضوعة للبلدان المنخفضة الدخل، هو أن تكون خيار "خروج" للدائنين والمدنيين على حد سواء. والهدف منها هو أن تصبح التزامات البلد المدين بخدمة الدين مقدورا عليها وأن تتحرر البلدان الدائنة من ضرورة التفاوض المتكرر بشأن خدمة نفس الديون. وحتى عندما كان حساب خدمة الدين لتصبح مقدورا عليها خاطئا، لن يكون بإمكان الدائنين الذي يختارون خيار الخروج التفاوض من جديد بشأن إعادة هيكلة ذلك الدين. ولذلك فإن أي تخفيف جديد لأعباء الديون يقع على بقية الدائنين، الذين هم أساسا حاملو السندات، ممن يصعب جدا الحصول على تعاونهم في إعادة هيكلة ديون جديدة، ومختلف الدائنين الرسميين.

٥٩ - ولذلك قد يجد نادي باريس نفسه مطالبًا بالزيادة من عدد البلدان التي يمنحها مساعدة ميسرة لخدمة الديون. ومعايير التأهل لتخفيض الدين عن طريق نادي باريس، كما هي مفهومة حاليا، تستبعد البلدان الشديدة المديونية التي يفوق فيها نصيب الفرد من الدخل المستوى المحدد بـ ٥٠٠ دولار، أو تقل فيها نسبة قيمة الدين الحالية الى الصادرات عن ٣٥٠ في المائة، حتى وإن زادت على نسبة ٢٢٠ في المائة، التي يعتبرها البنك الدولي نسبة حرجة.

٦٠ - وتقديم نادي باريس للمزيد من التسهيلات ليس بالضرورة النهج الوحيد الذي يمكن اتباعه (كما أنه ليس بالضرورة نهجا كافيا في حد ذاته) لجعل خدمة الديون مقدورا عليها. فالحالة قد تتطلب خطوات مماثلة تتناول أجزاء أخرى من الديون، لاسيما الديون المتعددة الأطراف. وقد أصبحت ديون بعض البلدان المنخفضة الدخل المستحقة للمؤسسات المتعددة الأطراف مصدر قلق للمجتمع الدولي. ومثلما ورد اعلاه بدأ بعض هذه المؤسسات يطبق آليات خاصة للتخفيف من عبء خدمة ديون بلدان مختارة. وهنا أيضا قد لا تكون سمات البلدان التي تُعتبر بحاجة الى معاملة تساهلية متنوعة بدرجة تكفي لتلبية جميع الحالات التي قد تنشأ.

٦١ - بيد أنه من الممكن أيضا أن الحالات الاستثنائية مثل حالات أقل البلدان دخلا أو بعض البلدان التي خرجت منذ حين من حالة صراع هي الحالات الوحيدة التي تتطلب توسيع ما يشملها جدول أعمال المجتمع الدولي حاليا من فئات البلدان وأنواع الديون، والزيادة من المساعدة المقدمة للتخفيف من عبء الديون. وتتوقف قدرة البلدان فيما يتعلق بخدمة ديونها على التطورات التي تحدث في الاقتصاد الدولي بنفس درجه توقعها على نجاح تلك البلدان في التكيف الهيكلي محليا. ولا بد من أن تمثل البلدان المدينة للسياسات التي تزيل أوجه اختلال التوازن في الاقتصادي الكلي وتحافظ على ثبات البيئة الاقتصادية

وتجعل الأسعار النسبية تعكس تكلفة الموارد الحقيقية. بيد أن هذه السياسات لا تكفي في حد ذاتها لتحقيق تنمية سريعة مستدامة في البلدان المعنية، وهو أساس أي استراتيجية ترمي الى تدارك تراكم الديون، مثلما هو الحال بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل.

٦٢ - ويمكن اعتبار المشكلة التي تواجهها البلدان الشديدة المديونية سابقا مع الزمن. فإذا كان الاستثمار مرتفعا وفعالا بدرجة كافية، فإن القدرة على انتاج السلع والخدمات القابلة للتداول التجاري تزداد بسرعة تكفي لاغتنام الفرص التي يتيحها الاقتصاد الدولي. بيد أن هذه الفرص تتوقف على نمو الايرادات العالمية نموا مستداما وعلى انفتاح الاسواق في الاقتصادات العالمية الكبيرة، حتى في وجه المنافسة الجديدة من البلدان النامية.

٦٣ - وبشكل أعم، تحتاج الحالة الى تعزيز نشاط المؤسسات الابتكارية في البلدان الشديدة المديونية، وهو امر يتطلب قدرا من الثقة التجارية اضافة الى الاستعداد لتطبيق اسعار مناسبة. وتراكم الدين يقلل من تلك الثقة، لاسيما في غياب خطط احتياطية للحفاظ على سيولة البلدان التي لاتزال ديونها تتجاوز قدرتها على خدمة ديونها الطويلة الأجل، خصوصا عندما يتقلص النشاط الاقتصادي الدولي تقلصا حادا. وفي هذا الصدد يمثل التوسيع المقترح للموارد المتاحة في ترتيبات الاقتراض العامة لصندوق النقد الدولي خطوة داعمة، ومن العناصر الايجابية ايضا الحفاظ على قدرات اقراض عادية متعددة الأطراف كافية عن طريق حسن توقيت زيادة حصص صندوق النقد الدولي، وزيادة رأس مال المصارف الانمائية وعمليات التجميم الميسرة للصندوق، مثلما ناقشت ذلك الوثيقة A/50/397.

٦٤ - وبالإضافة الى ذلك وفي حين يُهتم كثيرا بالمؤشرات النقدية المالية القصيرة الأجل، في الوقت التي تتضرر فيه الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل، تتضرر الثقة ايضا. وسياسات التكيف لا تغني عن السياسات الانمائية. وممارسة اعطاء الأولوية الى التكيف الاقتصادي ثم تطبيق مسكنات للآلام الاجتماعية عن طريق تخصيص اعتمادات لتمويل مشاريع التخفيف من تكلفة التكيف الاجتماعية، مثلا، ممارسة اسفرت عن نتائج محدودة. فيصبح وجود الثقة والاستعداد للاستثمار نتيجة لتلك الممارسة متوقفين أيضا على المحافظة على درجة من التوازن الاجتماعي.

٦٥ - ومثلما هو الحال دائما، فإن وجود مجموعة كاملة من تدابير التكيف، ومساعدة أنسب للتخفيف من الديون، ودعم مالي رسمي وقدرة على التغلب على المشاكل في اقتصاد عالمي مفتوح هو ما يبني الثقة في القطاع الخاص ويعزز عمليات التنمية الدينامية.

الحواشي

(١) يتضمن تقرير مرافق لهذا التقرير تقييماً للاتجاهات التي ظهرت مؤخراً في التدفقات النقدية إلى البلدان النامية (انظر تقرير الأمين العام بشأن البند ٩٦ (أ) من جدول الأعمال) "المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي: تمويل التنمية" A/50/397.

(٢) يعالج المجتمع الدولي مشاكل الديون الخارجية التي تواجهها بلدان الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية والمثقلة بالديون بشكل مماثل لمعالجة مشاكل البلدان النامية. ولذلك فإن هذا التقرير لا يتناول حالة الديون الخارجية للاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية.

(٣) يرد "تحويل الديون" في الجدول كأحد أشكال معاملة الديون الرسمية والمصرفية، رغم أن معظم الحالات الفعلية تتمثل في قروض مصرفية. وفي النوع الثاني من التحويل تقوم المصارف عادة ببيع حقوقها بخصم في الأسواق الثانوية إلى مستثمرين مباشرين محتملين (مبادلة الديون بالأسهم) أو إلى منظمات غير حكومية (كمبادلات الديون بالطبيعة، أو مبادلات الديون بالتعليم) وتبادل وثيقة الدين عندئذ بأسهم أو بالتزامات برنامجية ميزانوية. وفي تحويل الديون المستحقة إلى دائنين رسميين، تجري ترتيبات محددة بين المدين والدائن (مثلاً، بالسماح بدفع خدمة الدين بالعملية المحلية ثم إعادة الأموال إلى الحكومة المدينة لاستعمالها في برامج بيئية).

(٤) انظر البنك الدولي، جداول الديون العالمية، ١٩٩٤-١٩٩٥، المجلد الأول، (واشنطن العاصمة، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)، ص ٣٠.

(٥) أبرم الاتفاق مع سيراليون قبل اعتماد شروط نابولي.

(٦) انظر صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي لعام ١٩٩٤ (واشنطن العاصمة، ١٩٩٤)، ص ١٤٣.

(٧) البيانات ومجموعات البلدان هي التي تستعملها الأمم المتحدة في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٥ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.II.C.1).

(٨) ومع ذلك، ترتب على أزمة الديون في الثمانينات تعليق بعض البلدان لخدمة الديون المعقودة في شكل سندات (مثل نيجيريا، وكوستاريكا، وبنما، وغواتيمالا). للإطلاع على التفاصيل أنظر J.J Fernandez-Ansola and T. Laursen, "Historical experience with bond financing to developing countries" ورقة عمل لصندوق النقد الدولي رقم WP/95/27، (آذار/مارس ١٩٩٥).

(٩) للإطلاع على المزيد من التفاصيل، انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٥، الصفحات ٣٥-٤٠.

الحواشي (تابع)

- (١٠) انظر صندوق النقد الدولي، التمويل الرسمي للبلدان النامية (واشنطن العاصمة، نيسان/أبريل ١٩٩٤) ص ١٤.
- (١١) من بين ٥٧ بلداً منخفض الدخل تتوافر بشأنها بيانات، يعتبر ٣٣ منها شديدة المديونية، و١٣ منها معتدلة المديونية، و١١ فقط منها قليلة المديونية. ومن بين ٩٦ بلداً متوسط الدخل، يوجد ١٨ بلداً شديد المديونية، و١٩ معتدل المديونية، و٥٩ قليل المديونية.
- (١٢) هذا صنف من البلدان يستعمله صندوق النقد الدولي في الاحتمالات الاقتصادية في العالم. ويتضمن ٧٢ بلداً عليها متأخرات أو دخلت في ترتيبات لإعادة جدولة ديونها خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٨٦.
- (١٣) انظر الاحتمالات الاقتصادية في العالم (واشنطن العاصمة، أيار/مايو ١٩٩٥)، ص ١٢١.
- (١٤) انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥، الفصل الخامس.
- (١٥) انظر الأمم المتحدة، تقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم، ١٩٩٣ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.93.IV.2).
- (١٦) انظر التدفقات المالية الى البلدان النامية: فصلية البنك الدولي، أيار/مايو ١٩٩٥، ص ١٠.
- (١٧) انظر دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٩١ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع (A.91.II.C.1)، ص ١٦٣.
- (١٨) اتُفق على معاملة مماثلة مع مصر في السنة نفسها، أي سنة ١٩٩١، قبل اعتماد معاملة ميسرة عامة لأول مرة بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل (شروط تورونتو المحسنة).
- (١٩) انظر البنك الدولي، جداول الديون العالمية، ١٩٩٤-١٩٩٥، المجلد الأول، ص ٤٤.
- (٢٠) انظر الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٥ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع (A.95.II.D.16)، ص ٣٧.
- (٢١) معلومات قدمها فرع التنمية والمالية في الأونكتاد. انظر أيضاً "C. Katsouris, "Naples debt deal falls short of needs" في Africa Recovery المجلد ٩، رقم ١، (حزيران/يونيه ١٩٩٥)، ص ١١.

الحواشي (تابع)

(٢٢) انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التمويل والديون الخارجية للبلدان النامية، دراسة عام ١٩٩٢ (باريس، ١٩٩٣).

(٢٣) انظر حركة عدم الانحياز، فريق الخبراء الاستشاري المخصص لمسألة الديون، الأزمة المستمرة لديون البلدان النامية (آب/أغسطس ١٩٨٤).

(٢٤) ستمثل الأرباح مبلغا يجعل سعر البيع يتجاوز ٢٥ من حقوق السحب الخاصة للأونس الواحدة، وهي القيمة الرسمية لذهب الصندوق (في نهاية حزيران/يونية ١٩٩٥، كاد سعر السوق يصل الى ٢٤٧ من حقوق السحب الخاصة للأونس الواحدة).

— — — — —